



## استراتيجية الإنماء الريفي

**اللجنة الوزارية المشتركة للإنماء الريفي  
وتقوية شبكة الأمان الإجتماعي**

حزيران/يونيو 2020

# الخلفية

- لبنان بلد صغير نسبيا مع عدد سكان يقارب 4 مليون نسمة.
- يستضيف لبنان حوالي 1.5 مليون لاجئ سوري و0.5 مليون لاجئ فلسطيني.
- يعاني الإقتصاد اللبناني في الواقع من عواقب التطورات الطويلة الأجل والأزمات المتعددة:
  - الأزمة المالية والإقتصادية المستمرة من عقود
  - حالة الطوارئ الصحية التي أُعلنت نظراً لانتشار فيروس كورونا.
  - الأزمة السورية المستمرة منذ العام 2011 وتأثير النزوح السوري على لبنان.
- كلفة هذه المشاكل الإقتصادية والإجتماعية عالية جداً:
  - احتمال أن يتضاعف معدّل البطالة في لبنان من حوالي 11% إلى 20% (منظمة العمل الدولية)، وأن يتخطى هذا المعدل الـ 35% لدى الشباب (المجلس الإقتصادي الإجتماعي).
  - أنّ خطة الإنقاذ الحكومية المالية والإقتصادية قدّرت أن نسبة الفقر في لبنان ستصل الى 48%.

# الخلفية

- تردّي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في لبنان تسبب بافقار واضعاف المجتمع بشكل عام والمجتمع الريفي بشكل خاص.
- يعاني الإنماء الريفي في لبنان من غياب الاستراتيجيات والبرامج وعدم الإستجابة للإحتياجات الحقيقية للمجتمعات الريفية.
- شملت البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة، بنودًا تتعهد بتطبيق "الإنماء المتوازن" في كافة المناطق، إلا أنّ ذلك لم يتحقّق سوى جزئيًا.

# سكان الريف

- 3 مليار نسمة – أي حوالي 40% من سكان العالم – يعيشون في المناطق الريفية في البلدان النامية (الأمم المتحدة).
- بحسب احصاءات 2018، 11% من سكان لبنان يعيشون في الأرياف علماً أن هذه النسبة كانت أعلى بكثير في العام 1960 (58%).

# بطالة الشباب في الريف

- تبلغ نسبة الشباب اليوم في العالم (1.8 مليار نسمة/ الأمم المتحدة) ويعيش معظم هؤلاء في المناطق الريفية في البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل (ومنها لبنان).
- الشباب في الريف هم عرضة أكثر بضعفين أو ثلاثة أضعاف من الراشدين للبطالة والفقر (الأمم المتحدة).
- ينزح الشباب إلى المدن أو يهاجروا إلى بلدانٍ مجاورة أو بعيدة بهدف تحسين سبل العيش والحصول على الخدمات العامة.

# الفقر في الريف

• يزرع سكان الريف الأغذية التي تطعم بلدانهم، ومع ذلك يبقوا فقراء بنسبٍ كبيرة.

• 80 % من النساء والأطفال والرجال يعيشون في فقرٍ مدقع في المناطق الريفية (الأمم المتحدة).

• في لبنان تؤثر الأزمات الإقتصادية والمالية على حياة المجموعات الأكثر ضعفاً في البلاد وتشير الأرقام إلى أنّ ثلث السكان باتوا يعيشون في حالة الفقر.

# الحلّ في الإنماء الريفي

- الإستثمار في الريف هو حلّ طويل الأمد للكثير من المشاكل مثل الجوع والفقر والبطالة المرتفعة والهجرة القسرية...
- الاستدامة الإقتصادية والبيئية والاجتماعية للمناطق الريفية والمُدنية تستدعي إعتقاد مقاربة متكاملة للعلاقة المُدنية - الريفية من ناحية، والريفية - الريفية من ناحية أخرى.

# استراتيجية الإنماء الريفي

- تهدف الاستراتيجية الريفية بشكلٍ رئيسي إلى دعم حيوية المناطق الريفية ورفاه سكانها.
- نجاح هذه الإستراتيجية يتطلّب تأمين مجموعة من العوامل مثل المدارس والرعاية الصحية وفرص عمل وأمان إجتماعي...
- إن هذه العوامل من شأنها أن تجعل من المجتمع الريفي مكانًا جيدًا للعيش بكرامة وتأسيس عائلة مستقرّة.



# استراتيجية الإنماء الريفي

- تُعرّف الاستراتيجية الريفية على أنها مجموعة السياسات المُعدّة لتعزيز الفرص وتقديم حلول متكاملة للمشاكل الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية في المناطق الريفية من خلال تقييم مواردها ودعم إرثها السياحي، البيئي، الثقافي، وتحسين نوعية الخدمات من خلال التعاون الوثيق مع السلطات المحلية ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص بشكلٍ فاعل.

# استراتيجية الإنماء الريفي واللجنة الوزارية المشتركة

- إن استراتيجية الإنماء الريفي لدعم المناطق الريفية جاءت في بيان الحكومة الوزاري وذلك إستجابة للتحديات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية التي تعاني منها البلاد .
- شكلت الحكومة اللبنانية لجنة وزارية تعنى بـ "الانماء الريفي وتقوية شبكة الأمان الإجتماعي" (القرار الحكومي رقم 28 /1 في شباط/فبراير 2020).

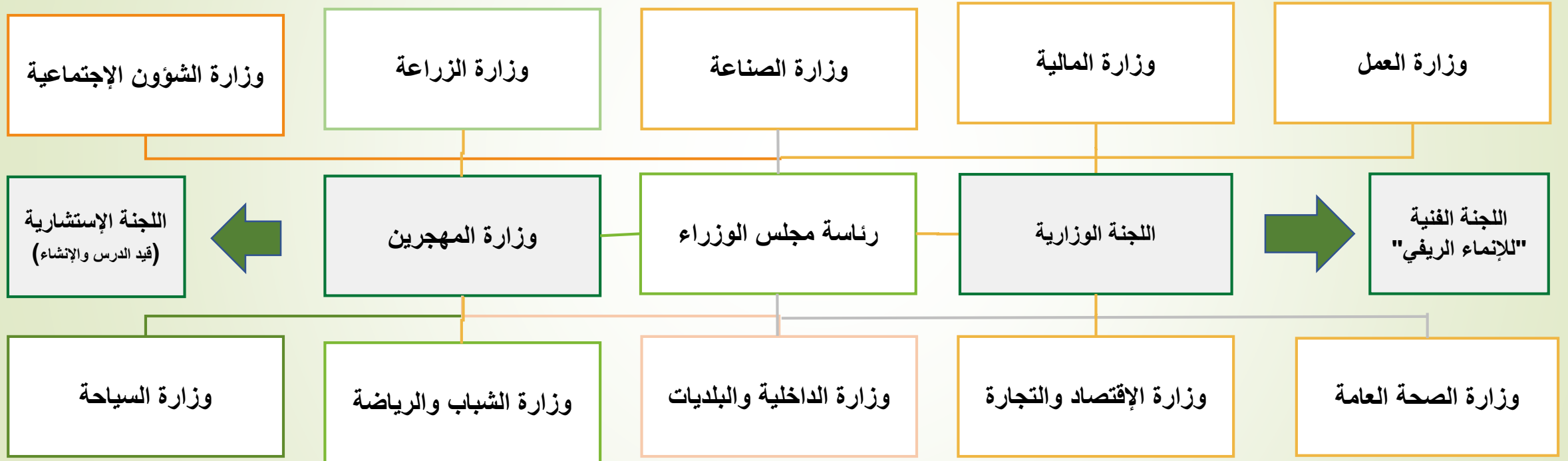
# استراتيجية الإنماء الريفي واللجنة الوزارية المشتركة

- في نيسان/أبريل 2020، إنبثقت عن اللجنة الوزارية لجنة فنية “للإنماء الريفي” تقترح وضع المقاربات التكاملية التي تتمحور حول نموذج التنمية المستدامة وتهدف إلى تصميم استراتيجية وطنية للإنماء الريفي في لبنان، وذلك بالشراكة مع الوزارات الأخرى والمنظمات الأهلية والدولية. عقدت اللجنة الفنية العديد من الإجتماعات التمهيديّة حيث لخصت كلّ وزارة التحديات والتدخلات الرئيسية وتم اقتراح مبادئ رئيسية لوضع الإستراتيجية وخارطة طريق لتحقيق الهدف.
- تعد الحكومة مجموعة قوانين لتحفيز الإستثمار في المناطق الريفية بهدف تشجيع المشاريع الجديدة و دعم وتطوير النشاطات المنتجة في الإقتصاد وتنويعها مع التركيز على الزراعة والصناعة والسياحة البيئية والدينية لتعزيز نسبة مساهماتها في الإقتصاد ودورها في التنمية (البيان الوزاري).

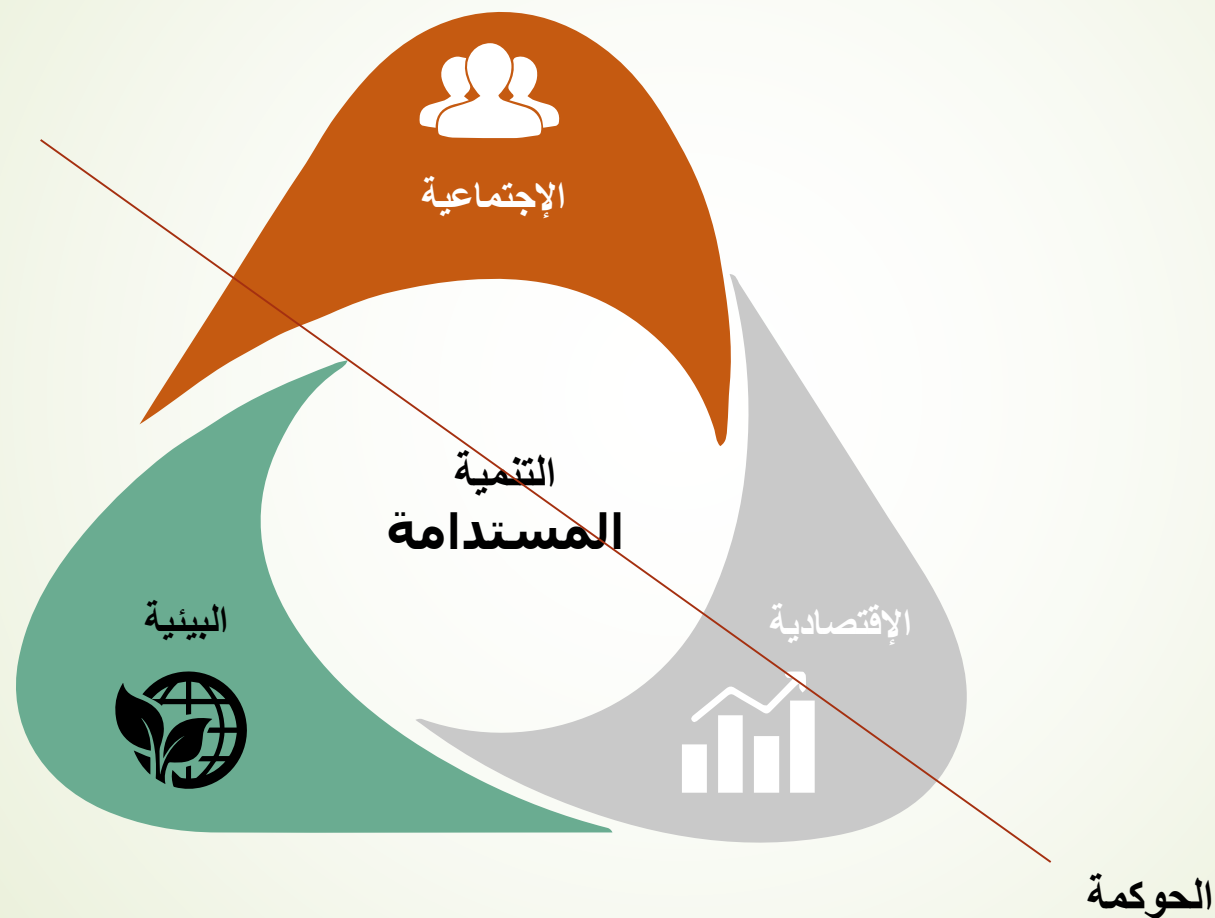
# تشكلت لجنة وزارية تعنى بـ "الانماء الريفي وتقوية شبكة الأمان الإجتماعي"

برئاسة رئيس الحكومة وعضوية نائبة رئيس الحكومة

والوزراء المعنيين



# اعتماد مقارنة تكاملية تتمحور حول نموذج التنمية المستدامة من اجل تصميم استراتيجية وطنية للانماء الريفي



# المبادئ الرئيسية للأستراتيجية

- **زيادة إمكانيات وقدرات كافة المناطق الريفية إلى الحدّ الأقصى** عبر تكييف الإستجابات والسياسات مع مختلف المناطق الريفية بما فيها المناطق الريفية داخل المدن ، المناطق الريفية القريبة من المدن والأطراف .
- **تنظيم سياسات وحوكمة على المستوى الجغرافي ذات الصلة** من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية بشكل فاعل وفعّال.
- **دعم التعاون والإعتمادات المتبادلة بين المدن والريف** وذلك بتطبيق الاستراتيجيات المشتركة وبإبرام شراكات ريفية – مُدنية رابحة للطرفين.

# المبادئ الرئيسية للأستراتيجية

- **دعم قيادة الأعمال (تنظيم المشروعات) لخلق فرص عمل في المناطق الريفية:**
  - \* دعم تكامل المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم في "سلسلة القيمة" (Value Chain) وتنويع الإقتصادات الريفية من خلال الإستثمارات في المهارات الريادية (تنظيم المشروعات) والبنى التحتية والمبادرات الجماعية؛
  - \*\* دعم رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية للحصول على رأس المال (على سبيل المثال من خلال خطط الدعم المالي وإقراض المشروعات الصغرى والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP))؛
  - \*\*\* الوصل بين سكان الأرياف والشركات وتأمين فرص تدريب تعليمية وتطوير مهارات لمدى الحياة.
- **مواعاة الاستراتيجيات لتقديم الخدمات العامة مع السياسات الريفية:** تقييم أثر السياسات القطاعية الرئيسية (على سبيل المثال النقل والصحة والتعليم) وتكييفها في المناطق الريفية.
- **تعزيز القدرة على الصمود الإجماعي والإقتصادي والبيئي والثقافي لدى المجتمعات الريفية.**
- **تنفيذ مقارنة حكومية شاملة / كاملة للسياسات الريفية:** المشاركة مع كافة القطاعات وعلى المستويات الحكومية لإدراج السياسات الوطنية التي تحسن مستوى الرفاه في المناطق الريفية.

# الوسائل



# المرحلة التمهيديّة تعتمد مقاربةً تشمل أربع خطوات تهدف الى تحديد أولويات التدخل

## المقابلات والمجموعات البؤرية

- الكيانات الحكومية
- السلطات المحلية
- القطاع الخاص
- منظمات المجتمع الأهلي

- مسح القرى والأسر
- تعبئة الإستمارات
- لتحديد الإحتياجات
- والقدرات والفرص
- المقابلات
- المجموعات البؤرية
- الأبحاث

## 1 الدراسة الأساسية

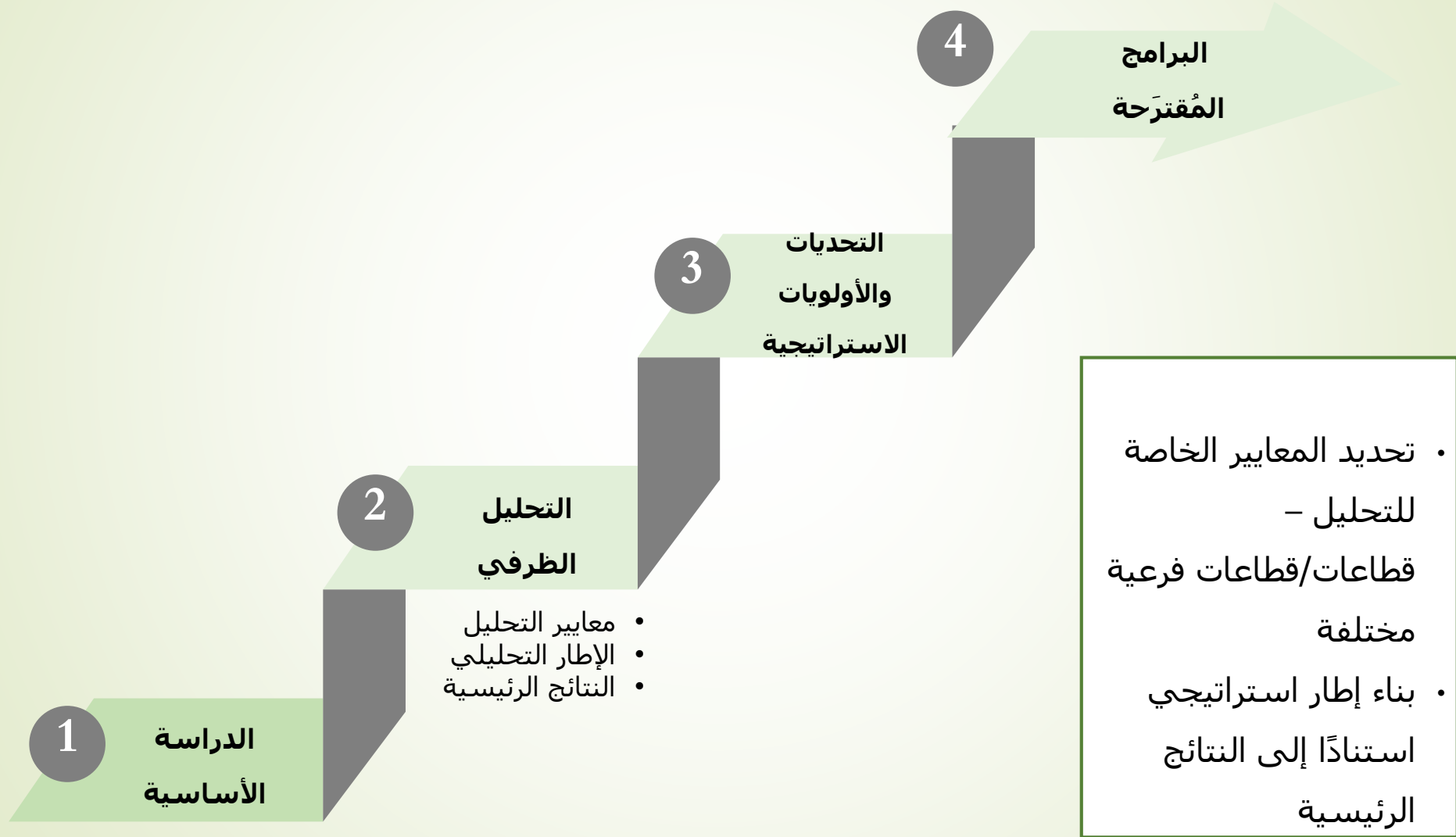
## 2 التحليل الظرفي

## 3 التحديات والأولويات الاستراتيجية

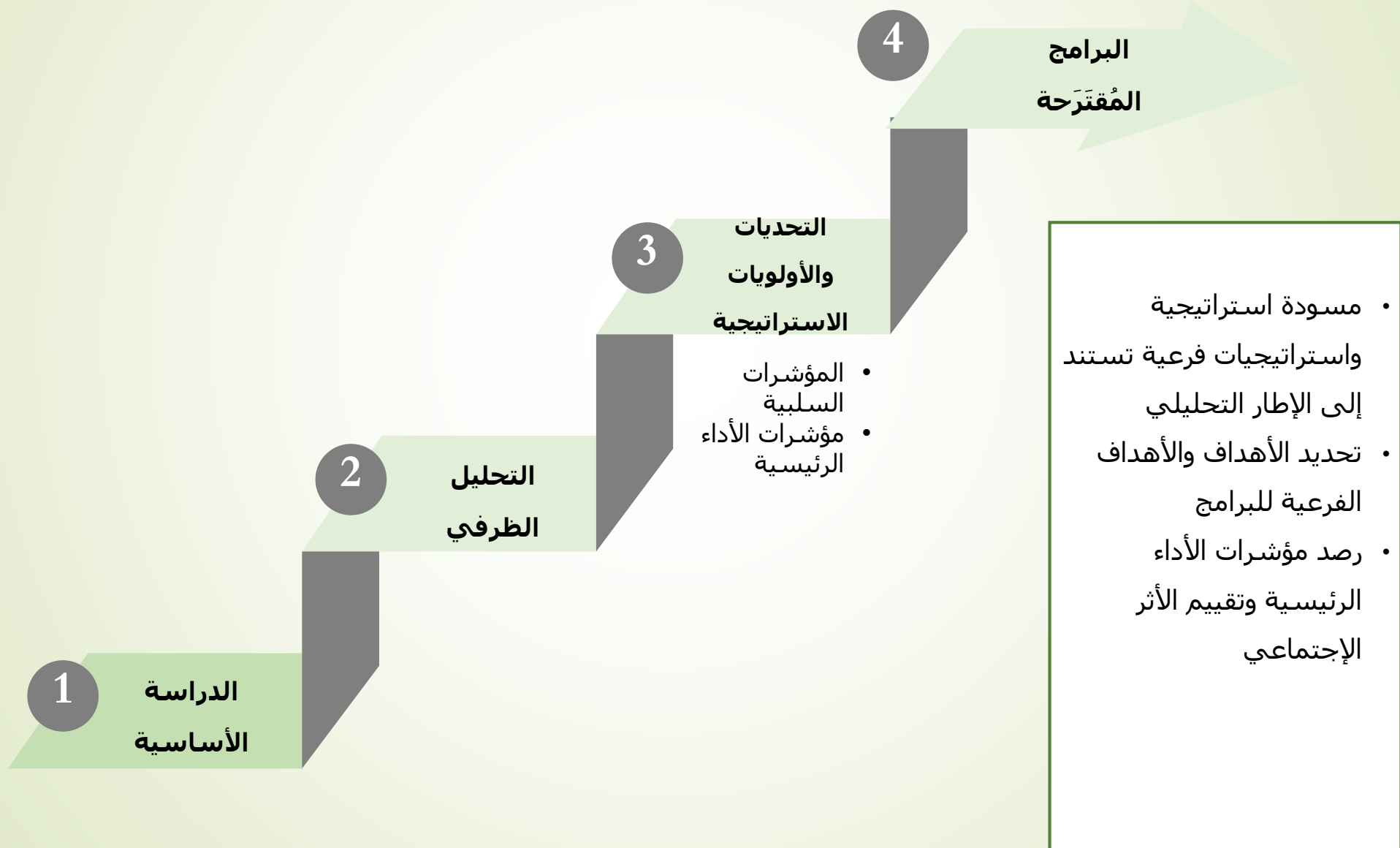
## 4 البرامج المقترحة

- تحديات على مستوى الأسر، الجماعات، البلديات، الأفضية، المحافظات وعلى المستوى الوطني
- قصص النجاح الموجودة
- توحيد المفاهيم
- السياسات والقرارات الوزارية الموجودة
- فهم «من فعل ماذا» و«من يملك ماذا» وكيف يتمّ توليد الدخل؟

# المرحلة التمهيديّة تعتمد مقارنةً تشمل أربع خطوات تهدف إلى تحديد أولويات التدخل

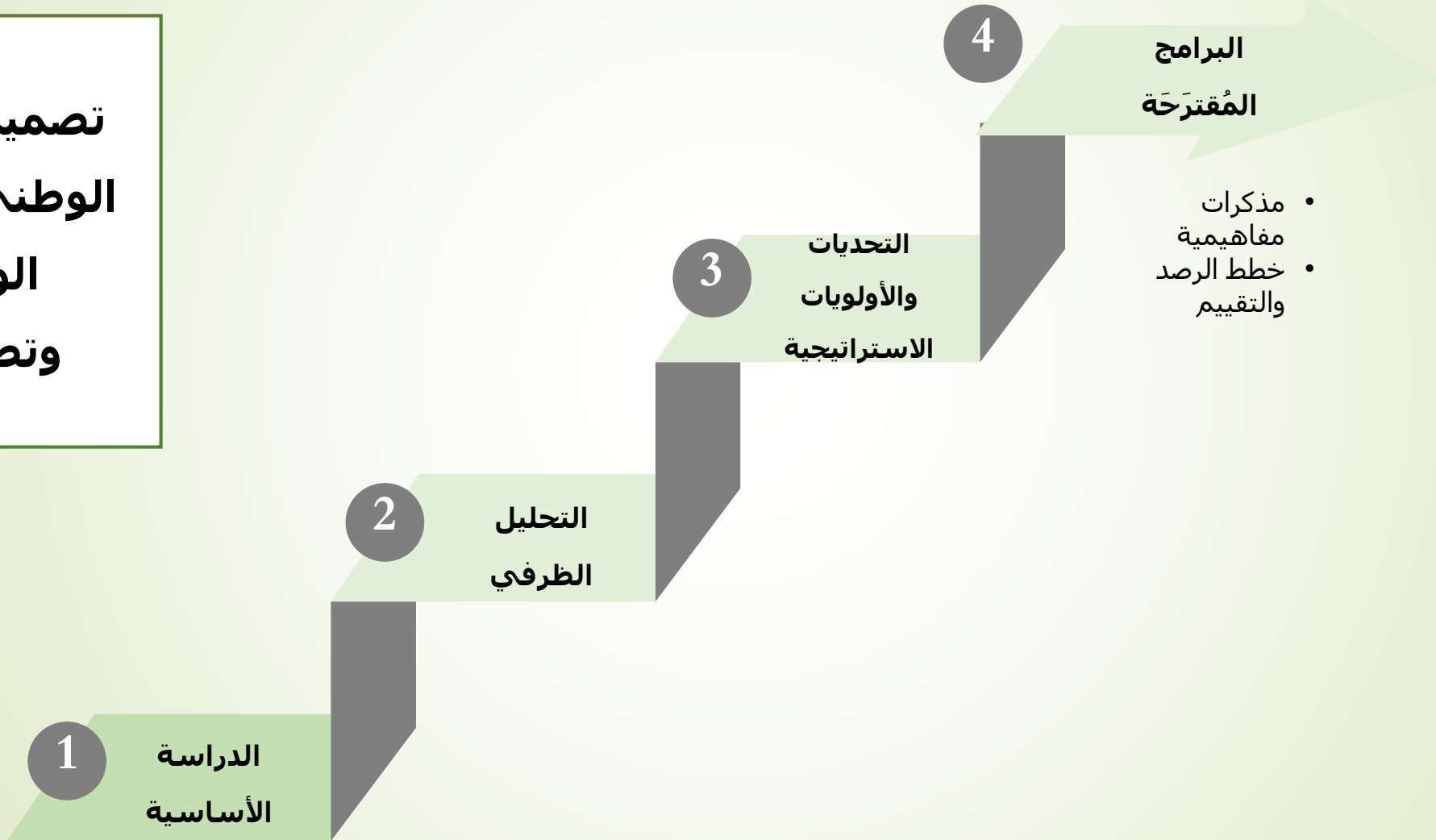


# المرحلة التمهيديّة تعتمد مقارنةً تشمل أربع خطوات تهدف إلى تحديد أولويات التدخل



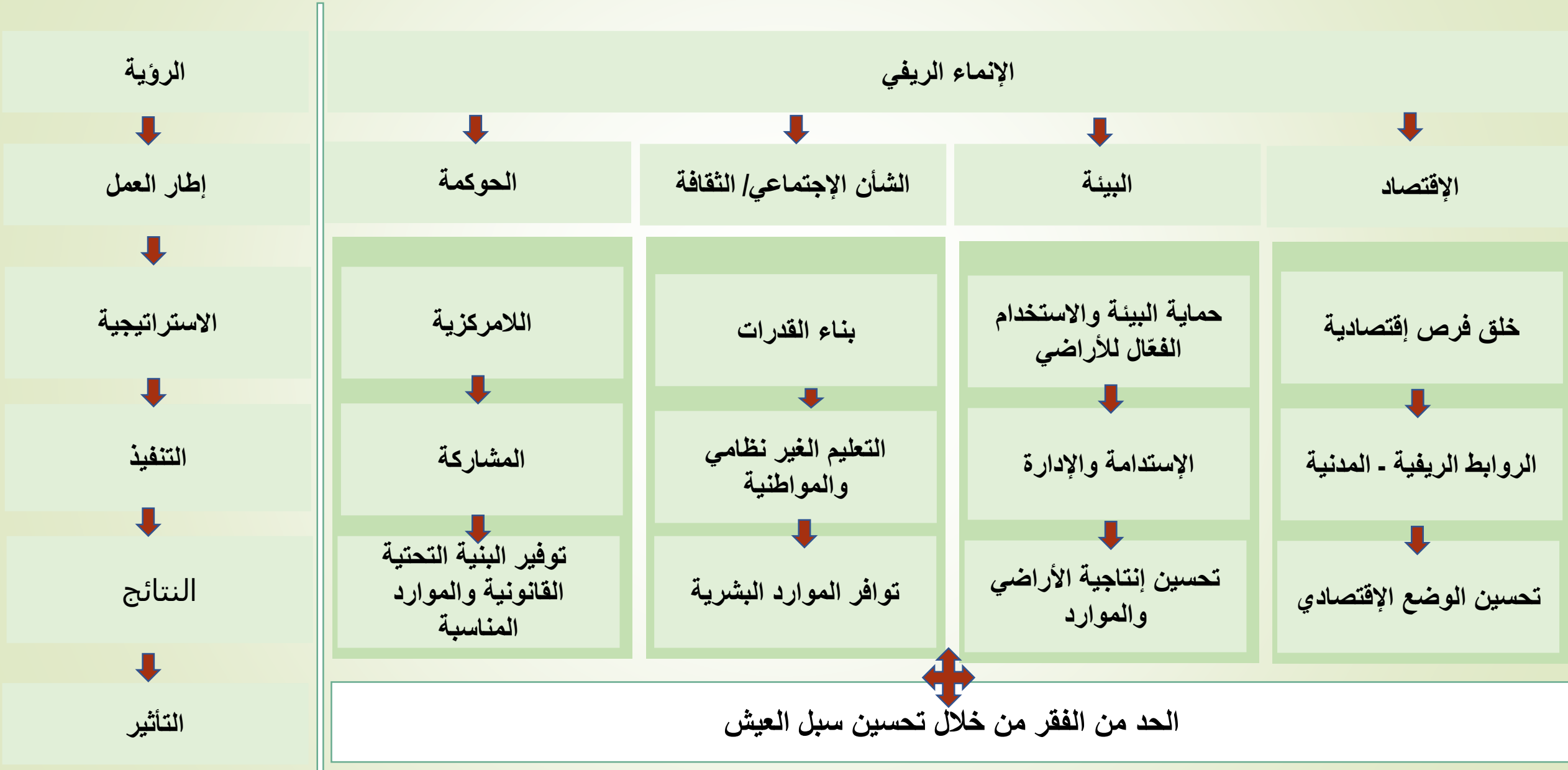
# المرحلة التمهيديّة تعتمد مقارنةً تشمل أربع خطوات تهدف إلى تحديد أولويات التدخل

تصميم البرنامج  
الوطني (البرامج  
الوطنية)  
وتطبيقه (أ)



# الخطوات التالية

# يمكن أن يستند العمل في المرحلة التمهيدية على الإطار التالي



# الخطوات

- إعداد الدراسة الأساسية
- إعداد الاستراتيجية
- تصميم وتنفيذ برنامج وطني
- عقد اجتماعات مع أصحاب الشأن المحليين والدوليين للتعريف بالخطة والتعاون وتبادل الخبرات (وزارات، البنك الدولي، منظمات الأمم المتحدة، المنظمات الدولية والوطنية، الجامعات، الجامعة الأميركية في بيروت/وحدة البيئة والتنمية الريفية إلخ...)
- بناء الشراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني من أجل وضع الإستراتيجية وتصميم وتنفيذ برنامج وطني (تبادل الخبرات، الممارسات الفضلى، قصص النجاح والأبحاث...)
- البحث عن مصادر للتمويل